رُؤيـــة جديـــدة للجمهوريّـــة

خطابُ ترشيحِ ترايسي شمعون لانتخاباتِ رئاسةِ الجمهوريةِ للعامِ ٢٠٢٢

بيروت | ٢٩ آب ٢٠٢٢

أيَّتُها اللبنانيّات، أيُّها اللبنانيّون،

جِئْـتُ إليكُـم اليَـوم لِأنَّ لُبنـان عِنـد مُفْتـرَقِ طُـرُقٍ مصيريـة فـي تاريخِنـا. لا داعـي لِأنْ أُذَكِّرَكُـم بِسلسِـلةِ المَصائِـب التـي أَلَمَّتْ بِنـا خِـلالَ السَـنواتِ الماضيـة. لَقـدْ كُنّـا جَميعًـا ضَحايـا لِقـرارات سِياسـيّة زادَتْ مَشـاكِلَنا سُـوءًا، مِـن خِـلال إضاعَـةِ الفُـرَص السـانِحَة لِتَقْديـمِ الحُلـول لِلأَزْمَـةِ الحاليّـة فـي الوطـن. ذَلِـكَ بِسَـبَب التَناحُـر الداخِلـيّ والأَجنْـدات السِياسـيّة الضَيّقـة.

لَقَـدْ أَثْبَتَـتِ التَجـارِب أنَّ عَـدَمَ التَوافُـق بَيـنَ رَئِيـسِ الجُمهوريَّـة ورَئيسَـيْ مَجْلِـسِ النُـوّاب والـوُزراء يُـؤَدّي إلـى التَعْطيـل ويَفتـحُ البـاب أَمـامَ كَيْديّـاتٍ سِياسـيّة دَفَعْنـا ثَمَنَهـا اقْتِصاديًـا واجْتِماعيًـا، هـذا مـا حَرَمَنَـا إجـراءَ إصْلاحـاتٍ عِـدَّة، ومَشـاريعَ إنْمائيَّـة جَديـدة إنّ التَوافُـق لا يَعْنـي أبـدًا أنْ نتنـازلْ عَـنْ الصَلاحيّـات والحُقـوق، بَـلْ هُـو يَكْمُـنُ فـي إيجـادِ مَساحاتٍ مُشْـتَركة بَنّـاءة لِمُسْـتقبلٍ واعِـد، فَـلا يُمْكِنُنَـا إعـادَة بِنـاءِ الوَطـنِ إلَّا مِـنْ خِـلال التَمسُّـك بِمَبادِئِنـا، واسْـتِعادَة قِيَـم الصِـدْق والتَسـامُح والاحتـرام المُتَبـادَل كَقواعـد لِلتَعاطـي والحِـوار فيمـا بَيْنَنـا، وتوقُّـف البَحْـث عَـنِ الأَخْطـاء وإلقـاء اللَـوْم عَلـى الآخريـن.

إنَّ دَوْرَ رَئيسِ الجُمهورية هوَ أنْ يُجَسِّدَ هذِهَ القِيَم، وَأَنْ يَضْمَنَ التَعايُشَ بسلام بينَ كافّةِ مُكَوِّناتِ الوَطَنِ.

بَعْـدَ الانْفِجـارِ الإجْرامـيِّ الدّامـي الـذي ضَـربَ مَرفـأَ بَيـروت فـي الرّابِـع مـن شـهرِ آبَ ٢٠٢٠ تَقدَّمْـتُ بِاسْـتقالتي مِـنْ مَنصِبـي كَسـفيرة لِلُبنـانَ لـدى المَمْلَكـة الأُردُنيّـة الهاشِـميّة رافِضَـةً أنْ أَكـونَ شـاهِدَةَ زور، فَـلا بُـدَّ مِـنْ مَعْرِفَـةِ الحَقيقـة، ومُحاسَـبَة المَسْـؤولينَ عَـنْ هَـذهِ الجَريمـة المجـرَّدة مِـنَ الإنسـانيّة، وَرَفْـع يَـدِ السِياسـة عَـنِ القَضـاء.

هَـذِه الفاجِعَـة أعادَتْنِـي إلـى لبنـان تَضامُنًـا مَـع ضَحايـا المأْسـاة وعائلاتِهـم، وتضامنًـا مـع شَـعبي ومـع لبنـان الـذي أُحِـبّ، لِيكـونَ مَصيـري إلـى جانـبِ رِفاقـي فـي الوَطَـن، وقـد تزامَـنَ ذلـك مـع أسـوَأ وأعْمَـق انهيـار اقتصـاديّ شَـهِدْناه.

ترايسي شمعون

لذلكَ وبدافِعِ غِيرَتي على لُبنان وعلى جَميعِ اللُبنانيين مِنْ دون أدْنى تَمييز بينَ أطفال أو شباب ومُسنّين مِن كافّةِ المناطِقِ اللُبنانية، حاملةً إرثًا سِياسيًا، تَمَيَّزَ بالانفِتاح على كافَّةِ الطَوائِف وحُبِّ الوَطَن والاسْتِشهاد في سَبيلِه، جئتُ بتواضع لأُكَرِّسَ نفسي لِخِدْمَتِكُم وخِدمَةِ لبنان، لأُعْلِنَ لِلْشعبِ ولِمُمَثِّليهِ وهمْ نُوّابُ الأُمّة المِئَة وثَمانِية وعِشرين، عن تَرشُّحي لِلانتخاباتِ الرِئاسيّة اللُبنانيّة القادِمة.

لماذا أتَرَشَّح؟ لِأنَّها مَهمّةٌ أتَشارَكُ فيها مع مُختَلِفِ القِوى السِياسيّة على تناقُضاتِها وانقِساماتِها، سَأعْمَلُ قبلَ أيِّ أمرٍ آخرَ على البَحْثِ عنِ القَواسِمِ المُشْتَرَكَة، ونِقاطِ التِقاء يُبنى عَليها، بِهَدَفِ تَحييدِ لُبنان عنِ الصِراعات الخارِجيّة، وفَكِّ أَسْرِ الشَعبِ اللُبنانيِّ مِن التَجاذُباتِ الداخِليّة العَقيمة.

لماذا أتَرَشَّح؟ لأنَّني أقولُها بِصراحة، سَأكونُ -إنْ وَفَّقَني اللّه- رئيسةً لِجميعِ اللُبنانيّين، ولنْ أقْبَل بأنْ يَشعُرَ أيُّ لُبنانيّ بالظُلم بِسبَبِ انتِمائِهِ الطائِفيّ، ولا باسْتِهْداف ما يَحْفَظُهُ الدُستور والأعْراف من حقوق.

لماذا أتَرَشَّح؟ لأنّ لَدَيَّ رُؤية جديدة لِلجُمهورية، رؤية قادرة أنْ تُعْطي حُلولًا لِلمشاكِل الاقْتِصاديّة والاجتماعية والسياسيّة التي يَرزَح تَحتَ عِبْئِها الوَطن.

رُؤيتي الجَديدة لِلجُمهورية تَحتاجُ خُطُواتٍ عِدّة، و ذلك بِالتَعاون الكامل مع السُلْطة التَنفيذيّة المُقبِلة، رُؤيتي لِلجُمهورية تَضْمَنُ تحسين عَلاقة لبنان بالدولِ العربيّة، وخُصوصاً الخَليجيّة منها، فَلُبنان لا يُمكِن أنْ يُحْكَمَ مِنْ أحَد، أو ضِدَّ أحد. يَحْكُمُ لبنان اللُبنانيّون عَبرَ مُؤسَّساتِه الدُستوريّة، مِن خلال مجلس نُوّاب يُنتَخَب بِديمقراطِيّة بِواسِطة قانون انتخابيّ عادِل، ومِنْ خِلالِ دَعمِ الجيش والقِوى الأمنِيَّة بكونِها الضّمانَة الوَحيدَة للاستِقرار وأمنِ الوطن، أيضًا مِنْ خلالِ قَضاءٍ مُستَقِلٍّ نَزيه يَضمَنُ لِلناس المُحاكَماتِ العادِلة، ويَضمَنُ لِلقُضاة اِستِقلالِيَّتَهم، بعَدَمِ التَدخُّل في عَمَلِهم، لتَفادي المَحسوبِيّات والضغوطات السياسيَّة والطائفيّة.

اليوم يَشهَدُ لبنان تَخَبُّطًا سياسيًا واقتصاديًا في آنٍ واحِد، وطريقِ الحَلّ يَبدَأُ بالسياسة لِيَصُبّ في خِدمةِ الاقتِصاد. هُنا لا بُدَّ من التأكيد والتَشديد على أنّهُ لا يُمكِنُ لِلُبنان أن يَستَمِرَّ من دون التمسُّك بِسيادَتِهِ واستِقلالِهِ، ومن دون استِحداث اسْتراتيجيّة دِفاعيّة واضحَةِ المَعالِم، وهذهِ ليسَتْ شِعارات، بَلْ ضَرورة.

وكما أنّ لبنان لا يُمكِنُهُ أنْ يُحكَم من فَريقٍ واحِد، فلا يُمكِنُ أيضًا أنْ يُمْسَك قرارُ السِلمِ والحربِ فيهِ إلّا في إطارِ المُؤسّسات الرسميّة، مُدرِكةً أنَّ هذا المَوْضوع لا يُعالَج إلَّا بِعَقلانِيّة، وليسَ بالتَحدّي والاستِقواء، وخُصوصاً بالرِهانات الخارِجيّة.

يُطرَحُ في السياسة أيْضًا مَوضوع النازِحين السوريّين الّذي يمتلِكُ تَأثيرَهُ الضَخم في اقتِصادِنا، ففي ظِلِّ التَدَهور المالِيّ الذي يُعانيهِ لبنان اليوم، أصبَحَ مَوضوع النازِحين السوريين يُشَكِّلُ عِبئًا على كاهِلِ اللُبنانيّين، ولا بُدَّ من إيجاد حَلٍّ يَضْمَن عَودَتَهُم الآمِنة إلى بَلَدِهِم، ضِمنَ مُهَل زمنيّة مقبولة، وذلك سَيكون مِنْ أولويَّاتي. أمّا في موضوعِ اللاجئين الفِلسطينيّين المُتواجِدين على الأراضي اللُبنانيّة، فإنَّ إيجادَ حُلولٍ إنسانيّة مُستدامة تَضْمَنُ حَقَّهُم بالعودةِ أصْبَحَ ضَروريًا. فَوَضْعُهُم لَمْ يُعالَجْ مُنْذُ عُقود، وَقد تَرَكَ ذلك أثَرًا سَلبيًا فيهم وفي سَلامةِ الوَطن، كذلك مُعالَجَة مَلَفِّ المُخَيَّمات الفِلسطِينيّة التي تَبقى أرضًا لبنانيّة لا يَجوزُ أنْ يَنتَشِرَ فيها المُسلّحون وأن تَحتاج الأجهزة الأمنيّة إذنًا مِنْ أحدٍ لِلدخولِ إليْها.

أيُّها اللبنانيّات واللبنانيّون،

إنَّ الأولويَّة في المَرحلةِ المُقبِلة تَبدَأُ مُنذُ اللَحظة الأُولى بتأليف الحُكومة لاسْتِعادةِ الثِقة بمستقبلِ لبنان الاقتصادي، مِنْ قِبَل جميع اللُبنانيّين، وجميعِ الدُوَل التي تَرغَبُ مُساعَدَة لُبنان كي يتخطى أزْماتَهُ المُتَعَدِّدَة. مِنْ هنا سَأسعى إلى بِناءِ اقتصادٍ إنْتاجِيٍّ بزراعَتِهِ وصِناعَتِهِ وخَدْماتِهِ مِنْ خِلال اقتِصاد المَعرِفَة، وكُلُّ ذلكَ يَتَطَلَّب تَعافٍ في الماليَّة العامّة، وهيَ تَبدَأُ بِوَقفِ الهَدر والفَسادِ قَبلَ زِيادَة أيّ ضَريبَة أو رُسوم غَير مُحِقّة.

إنّ التوازُن المالي بين الإيرادات والنَفَقات شَرطٌ ضَرورِيٌّ لِلحَدِّ مِنَ التَضَخُّم الذي أَعْتَبِرُهُ عِبْئًا على ذَوي الدَخْلِ الثابِت، كَذَلِكَ التَركيز على إعادَةِ إنْعاش القِطاع العام، بَدْءًا بالوِزارات وُصولًا إلى كافَّةِ مُؤَسَّساتِ الدولة. في هذا الإطار تَتَضَمَّنُ الخِطَّة إقرارَ مُوازَنَة وَطَنِيَّة مُحدَثَة، فمِنْ دونِ مُوازَنَة لا يُمكِنُ لِلمَرءِ أَنْ يُديرَ وطنًا بِكفاءَةٍ وإنْتاج، أَقْتَرِحُ هنا أنْ تَتَناوَلَ المُوازَنَة بَرامِجَ وَخُطَطًا لِفَتْرَةِ ثَلاثِ سَنوات، مع إمْكانِيّةِ مُراجَعَتِها وتَقييمِها عِندَ الاقتِضاء، بهدفِ بِناءِ مَشاريع إنمائِيّة، ورَسمِ خريطَة طريق طويلةِ الأَمَد، ثُمَّ التوصُّلُ إلى إقرارِ سِلسِلَةِ رواتب جَديدة مَدروسة تُراعي حاجَة العامِلين في القِطاعِ العام، وَتَضَعُ حَدًا لاستِنزافِ قُدرَتِهم الشِرائِيّة. كُلُّ ذلكَ بالتَزامُن مع تَطبيق الإصْلاحات المَطلوبَة في هذا القِطاع.

إنّ تحديثَ الاقتصاد يَتَطَلّبُ شَبَكَة كَهربائية فَعّالة ومُتَطَوِّرة، لهذا نحنُ بِحاجة إلى تَوفير الرَقابَة والمُحاسبة من خِلال استِكمال تَعيين المَسْؤولين في الهَيئة الوَطَنِيَّة الناظِمة لِقِطاعِ الكَهرَباء، وسَحْبِ هذا المَلَفّ من البازار السِياسيّ، لِيُعالَج تِقَنِيًا بِمُساعَدَةِ الدُوَل الصَديقة، ذلكَ بتَأمين حَلٍّ شامِلٍ ومُتَكامِل، والبَحثُ في إمْكانِيّة وكَيفيّة إشراك القِطاعِ الخاص.

كذلِكَ في مجالِ الطاقَة، إنَّ إدارةَ «المِيَاه» كَمَصدَرٍ طبيعيّ هو أمرٌ أساسيٌّ لِلمُضيِّ قُدُمًا. لِذلك أَدْعو إلى إنشاءِ وِزارة مِياه مُستقِلّة لإدارَةِ المَواردِ الحَيَوِيَّة، وتَوَلّي بِناءِ السُدودِ الآمِنَة، لإعطاءِ الأولَوِيَّة للبيئة وحِمايَتِها وإعادَةِ الطبيعة إلى جَمالِها ونَظافَتِها السابِقة.

أَمّا مُشكِلةُ النِفايات، فَمُعالَجَتُها أَمرٌ ضَروريٌّ، ذلكَ باعتماد اسْتراتيجيّة وَطَنِيّة تُعْنَى بِمَشروعِ تَدويرِها وفَرزِها مِنَ المَصْدَر وتَحويلِها الى طاقَة مُنْتِجَة مِن أجْلِ الحِفاظ على البيئة وضَمان حِمايَةِ الصِّحَّة العامَّة.

إنَّ إنجاز مَلَفّ تَرسيم الحُدود البَحريَّة والبَرِّيّة يُعَدُّ مِنْ أوْلَوِيّاتِ المَرحَلَة الراهِنة، وهوَ ما يَسمَحُ للشُروع في التَنقيب عنِ النَفطِ والغاز اللَّذَيْن نَعتَمِدُ عَلَيْهِما لنُهوض الاقتِصاد اللُبناني. نَسعَى أنْ يَكون لنا اكتِفاء ذاتيّ في هذا القِطاع، لذلك يُطلَبُ من الحُكومة المُقبِلة تسريع الإجراءاتِ القانونِيّة واللوجِستِيّة لمُباشَرَةِ الاستخراج من كافَةِ الأقسام المُتواجِدَةِ ضِمنَ المناطِق غَير المُتَنازَعِ عليها دَوْلِيًا، إلَّا إنَّ الأهمّ من ذلكَ وبينما يَبتَعِدُ العالَم مِنَ النَفطِ الحَراريّ، هوَ التَحَوُّل بِثبات وبِشكلٍ مُتزايد باتِّجاه تَطويرِ حُلول الطاقة النظيفَة البَديلة، والوُصول إلى إنتاجِ ٥٠٪ مِنَ الطاقة المُستدامَة في العام ٢٠٣٠.

كَي لا يَبقى الاقتصاد اللبنانيّ سفينةٌ مَثْقوبة، فأيُّ خَطوة مَهْما كانَتْ جَبّارة، ستَبقى ناقِصَة من دونِ خُطْواتٍ عَمَليّة على صَعيدِ المُحاسَبَة والشَفافِيّة والقِيام بالإصْلاحات المَطلوبَة، كَتَفعيل هَيئةِ مُكافَحَةِ الفَساد خصوصاً في الإدارات العامّة.

في هذا الإطار، سَأَسْعى الى إطلاق حُكومةٍ رَقْمِيّةٍ تَكون أداةً جَوهريّة في المَعرَكَة بِوَجْهِ الزَبائِنِيَّة والفَسادِ في القِطاعِ العام. هذه الميزَة سَتُعَزِّز الحُكْم الرَشيد والإدارة الرَشيدة، وسَتُمَكِّنُ المُواطِنين مِنَ الوصولِ إلى المَعلومات والخَدَمات بِطريقَةٍ سهلة وشَفّافَة وبِأقلِّ كِلفَة.

كَذلِكَ سأعْمَلُ جاهِدةً على تَعزيزِ الإنماءِ المُتَوازِنِ لِلمَناطِقَ ثَقافِيًا واجتِماعِيًا واقتِصادِيًا، كما تَنُصُّ مُقَدِّمَة الدستور، وُصولًا إلى تَطبيقِ المَشروع الأَنْسَب لِلّامَرْكَزِيّةِ التي سَتُساهِمُ في نُمُوِّ الاقْتِصاد المَحَلِّيّ انطِلاقًا مِنْ خَصائِص كُلّ مِنطَقَة واحْتِياجاتِها.

أمَّا اجْتِماعِيًا فيَجِبُ تَركيز الجُهود بهدفِ إيجاد حُلولٍ مَدروسَة لإنْصافِ المودِعين وتَوفير الأمنِ الاجتِماعيّ، وبخاصَّةٍ لِلمُسنّين والمَرضى والأَطفال، والبَحثِ عَنْ طُرُقٍ لِتَعويضِ المُتقاعِدين.

كَذلكَ الحِفاظ على جَوْدَةِ التَعليمِ في لبنانَ الذي كُنَّا نَتَباهى به. إنَّ مُسْتَوى التَعليمِ المُتقدِّم أكاديميًا وجامِعيًا، يُلقِي على كاهِلِنا مَسؤوليةَ المحافظةِ عليهِ وتَطويرِهِ والحَدّ مِن اسْتِنزافِه، وَوَضعِ خُطَّة مِنْ أجلِ النُهوض بهذا القِطاع، لِيَبقى هذا الوطن مَنارةَ الشَرق.

مِنَ القِطاعاتِ التي تأثَّرَت بِشكلٍ كبيرٍ بِسببِ الانهيار الاقتصادي، هو القِطاع الصِّحيّ، حدثَ ذلكَ عندَ خَسارةِ كَفاءاتٍ هائِلة في الجِسمِ الطُبيِّ مِنْ أطبّاء ومُمرّضات لم يَعُدْ باستِطاعَتِهم العَمَل في لبنان.

أؤمِنُ أنّه إذا اتَّبَعْنَا بَرْنامَجَ إحياءِ كافةِ القِطاعات، فإنَّ ذلكَ سَيُؤدي إلى إعادَةِ الثقة في هذا الوطن، وسَنَجْذِبُ جَميعَ المِهَنِيّينَ لِلعَودَةِ الى لبنان لِمُواصَلَة ومُتابَعَة تَقديم أَجْوَد الخِدْمات الصِّحيّة والاسْتِشفائيّة التي نَتَمَيَّزُ بها.

أمّا السياحة، وهيَ ميزةُ لُبنان الأزليّة، فَسَنَعمَل على وَضعِ خُطَطٍ لِتطويرِ هذا القِطاع وتطوير خِدْماتِه لِيَعودَ لبنان ويَستَقطِبَ السُيّاحَ من كافَّةِ أقْطارِ العالم في جَوٍّ مِنَ الأمنِ والاسْتِقرار.

أيّها اللبنانيّاتُ واللبنانيّون،

إنْ مَنَحَني المَجْلِس النِيابِيّ الكريم ثِقَتَه، سأكونُ أوّلَ امرأة عربيّة تَصِلُ إلى هذا المَنصِب،وسيكونُ لبنان، كما عَهِدناه وكما نُريدُهُ أنْ يَكون، رائِدًا وسَبَّاقًا في تَعزيز حُضورِ المَرأةِ في الحَياةِ السياسيّة، بِفَضلِ خِبرَتِها وكفاءَتِها وإرادَتِها، وَهذا ما سَأَعمَلُ عَليه، كمَا سَأسْعى إلى استِعادَةِ ثِقَةِ أبنائِهِ بِه، وخصوصاً شَبابِه، فلا تَعود الهِجرَة حُلْمَ الكثيرينِ مِنهُم، بَلْ يَجِدون في رُبوعِ وَطَنِهِم مَساحاتٍ لِتَحقيق أحْلامِهِم، ليَعودوا إلى أَحضانِ عائِلاتِهم.

إنّني إذ أَضَعُ نَفسي في خِدمةِ لُبنان، وتحديدًا في خِدمةِ هذهِ الرُؤية الجديدة لِلجُمهورية التي تُلَخِّصُ حُلْمَكُم ورُؤيَتَكُم وطُروحاتَكُم، وَلَنْ أُوَفِّر جُهْدًا ولن أَتَأَخَّر عن مَسعى في هذا السَبيل، بِمُشارَكَتِكُم.

أحِبّائـي، قَبـلَ سَـبعينَ عامًـا انْتُخِـبَ جَـدّي «كَميـل شـمعون» رَئيسًـا لِلجُمهوريّـة، وقـدْ عَـرَفَ عَهـدُهُ ازدِهـارًا يَجعَلُنـا بعـدَ مـرورِ سَـبعةِ عُقـود نَتَرَحَّـم علـى المُؤسّسـات والمَشـاريع التـي أُنشِـئَتْ فـي عَهـدِه، وقـد تَعَطَّـلَ بَعْضُهـا اليـوم أو أصابَهـا الشَـلَل، وبَعْـدَ سـبعينَ عامًـا،لا أتَكَلَّـم اليـوم أبـدًا مـن مُنطَلَـقِ الوِراثَـة، بَـلْ مِـنَ الإيمـان المُتجَـذِّر جيـلًا بعـدَ جيـل، فـي هـذا الوطـن الـذي يَحضُـنُ رُفـاتَ جـدّي وجدّتـي، وَسَـقَطَ فيـهِ أبـي دانـي وزوْجتُـه وشَـقيقَيَّ طـارق وجوليـان شُـهداء، وَقَـد أبـى والـدي إلا أنْ يَعيـشَ هُنـا، ويَمـوتَ هُنـا ويُدفَـنَ هُنـا.

أطمَـحُ اليـوم، ويُشـارِكُني فـي هـذا الشـعور كثيـرون، للخُـروج مـن الفَقـرِ الـى البَحبوحـة. المُهمَّـة مُسـتحيلة؟ أبـداً. المُهمَّـةُ صَعبـة؟ بالتأكيـد. لكـنَّ الإرادة موجـودة والعَزيمـة مَوجـودة والأمَـلَ موجـودْ.

أشْـكُرُ جَميـعَ مَـن سَـيُؤَيِّدُني فـي تَرشـيحي هـذا، ليـسَ طموحًـا بالمَناصِـب، بَـل ترسُّـلًا لمحبَّـةِ لبنـان ومُهِمَّـةِ إنْقـاذِه، كمـا أشـكُرُ كُلَّ مَـن وقـفَ وسَـيقفُ إلـى جانبـي وجميـعَ الحاضريـن هُنـا اليـوم مِـن أحبَّـاء وإعْلامِييـن وَوَسـائل إعـلام، علـى أمَـل أنْ يَقـفَ اللبنانيّـون جَميعًـا، جَنبًـا الـى جَنـب، لِيَهتِفـوا بِصَـوتٍ واحِـدٍ وقلـبٍ واحـد:

عاشَ لبنان!

بارِكَ اللّهِ لبنانَ وشعبِهِ، عِشتُم وعاشَ لُبنان.